

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٩

بتقرير حكم استثنائي من أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - استثناء من حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٣٥) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ، تعتبر مؤجرة الأراضي الزراعية التي كانت مملوكة الأشخاص الذين أخضعوا لتدابير الحراسة أو الذين صدرت قرارات بالحفظ على أموالهم وممتلكاتهم هم وعائلاتهم من اللجنة العليا لتصفية الأقطاع أو لجنة الرقابة العليا للدولة أو من أية سلطة أخرى متى كان مرخصا في زراعة هذه الأراضي زرة واحدة في السنة وكان هذا الترخيص قائما في تاريخ رفع الحراسة أو التحفظ عنها أو في تاريخ استثنائها من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص .

ويعتبر هذا الإيجار بالنقد لو اضعى اليد على تلك الأراضي في هذا التاريخ ، وتسرى في شأنها أحكام قانون الإصلاح الزراعي الخاصة بتحديد العلاقة بين مستأجرى الأرض الزراعية ومالكها .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برأيه الجمهورية في ١٩ في أيلول سنة ١٣٨٨ (٨ مارس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤١٢ لسنة ١٩٦٨

بشأن الموافقة على الاتفاق المعدل بشأن مشروع الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٢٢ بعد توسيعه والخاص بتحويل الري الحوضي إلى الري الدائم بالوجه القبلي الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٦٨ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

قرر :

مادة وحيدة - ووفق على الاتفاق المعدل بشأن مشروع الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٢٢ بعد توسيعه والخاص بتحويل الري الحوضي إلى الري الدائم بالوجه القبلي الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٦٨ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برأيه الجمهورية في ٩ رجب سنة ١٣٨٨ (٢ أكتوبر سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

الاتفاقية المعدلة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبين برنامج الغذاء العالمي بخصوص مشروع تحويل الري الحوضي إلى الري الدائم بالوجه القبلي

مشروع (ج . ع . م) رقم ٣٢٢ بعد توسيعه

حيث إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة (سيشار إليها فيما بعد بـ " الحكومة ") طلبت معونة من برنامج الغذاء العالمي (سيشار إليه فيما بعد بـ " البرنامج ") لتنفيذ مشروع من مشروعات تحويل الري الحوضي بالوجه القبلي .

وحيث إن البرنامج قد وافق على تقديم هذه المعونة - لذلك فإن الحكومة والبرنامج رغبة منهما في التعاون المتبادل على تنفيذ المشروع السابق الإشارة إليه قد اتفقا على الآتي :

(المادة ١)

وصف المشروع والغرض منه

يشمل المشروع مساحة قدرها ٩٧٣٠٠٠ فدان تقريبا تقع بمحاذاة نهر النيل بين كيلو ١٥٠ ، كيلو ٨٧٠ شمال السد العالي بالضفة الغربية وبين كيلو ١٥٦ ، كيلو ٦٠٠ شمال السد العالي بالضفة الشرقية .

وهذه المساحة التي كانت تروى ربا حوضيا ستصبح بعد انشاء السد العالي أرضا جافة لحرمانها من مياه الفيضان السنوية .

ولتضاد ذلك يجب تنفيذ نظام الري الدائم على أن يكون الري بالرفع .

وبالنظام الجديد يمكن زراعة محصول اضافي واحد على الأقل أثناء الصيف وينتج عن ذلك زيادة حوالى ٤٠٪ في غلة هذه المساحة . ويشمل النظام الجديد أيضا المساحات التي كانت تروى من الآبار الارتوازية وبذلك ستقل تكاليف الري بدرجة محسوسة .

وقبل أغسطس سنة ١٩٦٦ تم تحويل ٦٤٣٠٠٠ فدان إلى الري الدائم والباقي وقدره ٣٣٠٠٠٠ فدان رتب تحويلها في الخطة الثانية (من يولييه سنة ١٩٦٥ إلى يولييه ١٩٧٢) على أن تم في يولييه سنة ١٩٧٠

والأعمال الكبرى في مشروع التحويل إلى الري الدائم تشمل تكلفة الترع الرئيسية وإنشاء ترع التوزيع والترع الفرعية وكذلك الإنشاءات اللازمة مثل قناطر الموازنة والكبارى والسحارات ... الخ . وبالإضافة إلى ذلك فانه في خلال هذه السبع سنوات ستنشأ طرق الصرف للمساحة بأكملها (٩٧٣٠٠٠ فدان) على أن تم طرق الصرف هذه في أول يولييه سنة ١٩٧٢ وستكون المصارف مكشوفة في مساحة ٨٩٨٠٠٠ فدان ومغطاة في مساحة ٧٥٠٠٠ فدان والمبالغ التي سيحصل عليها نتيجة لمعونة البرنامج والتي تبلغ ٩,١٥٥,٧٠٠ دولار (٣,٩٨٠,٩٠٠ جنيه) ستتمكن الحكومة من تنفيذ هذه المصارف المغطاة التي هي جزء من المشروع .

وسيستخدم غذاء البرنامج كجزء من مدفوعات أجور ٣٠,٠٠٠ عامل لمدة ثلاث سنوات ونصف و لال السنة الأولى سيحصل كل عامل

على مقرر غذائى واحد فقط عن كل يوم عمل ولكن خلال السنتين ونصف التاليتين سيحصل على أربعة مقررات عن كل يوم عمل .

(المادة ٢)

التزامات البرنامج

بالإضافة إلى النصوص والشروط التي اتفقت عليها الحكومة والبرنامج والمذكورة في مكان آخر من الاتفاقية فان البرنامج يتعهد بتحمل الالتزامات المحددة الآتية :

١ - تقديم المعونة الغذائية :

(أ) سيقدم البرنامج للحكومة في ميناء الاسكندرية أو بورسعيد أو السويس السلع الآتية بكميات لن تزيد عما هو مبين ادناه لكل سلعة والقيمة الكلية لهذه السلع (وتشمل تكاليف الشحن والتأمين والمراقبة والاشراف المحلى) تقدر بنحو ١١,٥٨٤,٦٥٠ دولار (٥,٠٣٧,٠٠٠ جنيه) .

(١)	طن متري من دقيق القمح	٣٩٦٠٠
(٢)	" " " " الذرة	٩٠٠
(٣)	" " " السمك المحفوظ	٣٨٧٠
(٤)	" " " اللحوم المحفوظة	٩٠
(٥)	" " " السكر	١٩٨٠
(٦)	" " " الفواكه الحافة	٩٩٠
(٧)	" " " زيت الطعام	٣١٥٠
(٨)	" " " الشاي	١١٦٨

(ب) ستقدم السلع المينة اعلاه على دفعات حسب احتياجات المشروع . وستشحن أول دفعة بالمراكب في أقرب فرصة بمجرد أن تخطر الحكومة البرنامج بأن الاجراءات التمهيدية قد تمت طبقا للمادة ٣ فقرة ٣ والدفعات التي تشحن بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ ستوقف على توفر السلع .

(ج) وسيعمل البرنامج الترتيبات لتأمين مناسب يغطي جميع شحنات السلع بالمراكب حتى ميناء التفريغ وسيقدم بالمطالبات اللازمة إلى وكلاء شركات التأمين البحرية حسب التقرير المقدم من مراجع مستقل يعينه البرنامج . ويكون تسليم السلع خاضعا لسلامتها عند الوصول فاذا حدث ضياع أو تلف جوهرى أثناء الشحن فان البرنامج سيستبدل السلع الضائعة أو التالفة بقدر المستطاع .

(ب) تعين الحكومة الجهاز التنفيذي لمشروعات تحويل الحياض بوزارة الري ليقوم بتنفيذ المشروع نيابة عن الحكومة وتعين أيضا رئيس الجهاز التنفيذي لمشروعات تحويل الحياض ليكون حلقة اتصال بين الحكومة والبرنامج فيما يختص بسياسة المشروع ويكون مدير المشروع حلقة اتصال فيما يختص بالمسائل التفصيلية الخاصة بالعملية .

(ج) ومسئولية الحكومة تتضمن تقديم الآتي :

(١) موظفون لمعونة الغذاء :

عبارة عن مدير للمشروع ومفتشين للتخزين والتسليم وأمناء مخازن ومحاسبين وخبراء وموزعين وتقدير تكاليف ذلك بما يساوي ١٧٦,٠٤٠ جنيتها (٤٠٤,٨٩٢ دولارا) .

(٢) تفريغ وتخزين وتخليص السلع المقدمة من البرنامج بميناء التفريغ

بتكاليف تقدر بما يساوي ٧٤,٢٧٠ جنيتها (١٧٠,٨٢١ دولارا) . وتسليم وتمليك سلع البرنامج المشحونة في مراكب خطوط منتظمة سيم بمعرفة الحكومة طبقا للاشتراطات الجمركية . وعند شحن السلع في مراكب مستأجرة تتعهد الحكومة بسرعة ارساء المراكب وسرعة تفريغ الماعون وتسليم وتملك في غير المراكب ، ومن وقت الاستلام تكون جميع المصاريف على الحكومة شاملة ضريبة الاستيراد والضرائب والرسوم وعوائد الرصيف . أما إذا تأخر أو تقدم تفريغ سلع البرنامج المشحونة في مراكب مستأجرة عن المدة المحددة للتفريغ تعود القائمة أو الغرامة على البرنامج .

(٣) استلام ونقل سلع البرنامج :

من ميناء التفريغ إلى مراكز التخزين وأخيرا إلى قفط التوزيع وتقديم التكاليف بما يساوي ٣٣٨,٦٢٠ جنيتها (٧٧٨,٢٦٦ دولارا) .

(٤) منشآت التخزين المناسبة شاملة التلجيات للسلع القابلة للتلف والتفتيش على المخازن والمستودعات الصحية والتطهير والتبخير أو تجفيف السلع وتقدير التكاليف بما يساوي ١٠٥,٣٠٠ جنيتها (٢٤٢,١٩٠ دولارا)

(٥) التنسيق وإعادة التغليف لسلع البرنامج للتوزيع وتقدير التكاليف بما يساوي ٩٤,٨٧٠ جنيتها (٢١٨,٢٠١ دولار) .

(د) وسيخطط البرنامج الحكومة بسير اجراءات ارسال السلع كلما أمكن ذلك .

٢ - خدمات الاشراف والمشورة

سيقدم البرنامج خدمات ضابط مقيم ليقوم بالمساعدة والمشورة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحويل الحياض بوزارة الري فيما يتعلق بالاشراف على تناول السلع وتخزينها ونقلها وتوزيعها .

٣ - تقييم المشروع :

(أ) سيقوم البرنامج بالاتحاد مع الحكومة بعمل تقييم أو تقييمات للمشروع من جهة كفاءة العمليات الخارجية ومدى نجاح المعونة الغذائية وتأثير المعونة على الانتاج الداخلي وأسواق القمح والذرة والسكر واللحوم والسمك والفاكهة الحافة والشاي والمحاصيل المماثلة في الجمهورية العربية المتحدة وكذلك تأثيرها إذا طالت مدتها على تجارة البلاد الخارجية في هذه المحاصيل أو مماثلها وتأثير معونة الغذاء على الحالة الغذائية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلاد .

(ب) أي تقرير نهائي يجهز عن تقييم المشروع سيقدم إلى الحكومة لتعقب عليه وبعد ذلك إلى مجلس الحكومات هيئة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ومع هذا التعقيب .

(المادة ٣)

التزامات الحكومة

بالإضافة إلى النصوص والشروط التي اتفقت عليها الحكومة والبرنامج والمذكورة في مكان آخر من هذه الاتفاقية فان الحكومة تتعهد بتحمل الالتزامات المحددة الآتية :

١ - مسئولية التنفيذ :

(أ) سينفذ المشروع تحت مسئولية الحكومة التي ستقدم من ناحيتها الخاصة جميع الموظفين والمنشآت والمهات والمعدات والخدمات ووسائل النقل وستقوم بالمصاريف اللازمة للمشروع خلاف الالتزامات المحددة التي تعهد بها البرنامج في المادة ٢ .

كل مقرر غذائي يتكون من :

السلعة	السلعة	
	السلعة	السلعة
دقيق القمح ...	٣٠٠	٥٠٠
دقيق الذرة ...	٢٠٠	-
سكر ...	٢٠	٢٠
لحوم معلبة ...	٢٠	-
سمك معلب ...	٢٠	٤٠
فواكه جافة ...	١٠	١٠
زيت طعام ...	٥٠	٥٠
شاي ...	٣	٣

وخلال السنتين ونصف التاليتين سيحصل على أربعة مقررات كل يوم عمل :

كل مقرر غذائي يتكون من :

السلعة	السلعة
دقيق القمح ...	٤٠٠
سمك معلب ..	٤٠
سكر ...	٢٠
فواكه جافة ...	١٠
زيت طعام ...	٣٠
شاي ...	٢

(ب) على الحكومة أن تتخذ الاجراءات لمنع بيع السلع بدون ترخيص .

(ج) وفي حالة فشل الحكومة في الانتفاع بأي من السلع المقدمة من البرنامج بالطريقة المبينة بالفقرة (أ) اعلاه فيسقط البرنامج - دون المساس بنص المادة ٥ فقرة (ب) إلى إعادة السلع إلى نقطة الاستلام الأصلية واسترداد تكاليف الاعادة إلى البرنامج .

(٦) أجور نقدية للعامل الذين يعملون بالمشروع وتقدر قيمتها بما يساوي ٨,٦١٩,١٠٠ جنيه (١٩,٨٢٣,٩٣٠ دولاراً) .

(٧) تجهيزات المكتب :

عربات للمكتب ومعدات ومهمات للمكتب وسكرتير مساعد ومراسلة ووسائل النقل شاملة صيانتها وتشغيلها وذلك لضابط البرنامج المشار اليه في المادة ٢ فقرة ٢ ومكافآت إضافية لموظفي الحكومة العاملين بمكتب المدير التنفيذي لمشروعات برنامج الغذاء العالمي بوزارة الري بشرط أن تسدد أولاً المصروفات الأصلية بالكامل . وتقدر التكاليف بما يساوي ٢٠٠٠٠ جنيه (٤٦٠٠٠ دولار) وهذا المبلغ أو جزء منه يوضع تحت تصرف الممثل المقيم لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عند طلبه . وما يشترى من هذا المبلغ من معدات ومهمات بما في ذلك العربات يعاد إلى الحكومة بعد انتهاء عمليات البرنامج في البلاد .

(٨) الصرف المغطى :

لمساحة نحو ٧٥٠٠٠ فدان من أصلح الأراضي تؤخذ تكاليفها من أجزاء الأجر التي ستحصلها الحكومة نتيجة معونة البرنامج وتقدر التكاليف بما يساوي ٣,٩٨٠,٩٠٠ جنيه (٩,١٥٥,٧٠٠ دولار) .

(٩) مهمات وخدمات أخرى :

شاملة مواد انشاء أعمال صناعية مثل الكباري وقناطر موازن تقويمات وتقدر التكاليف بما يساوي ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (٦,٩٠٠,٠٠٠ دولار) .

٢- الانتفاع من السلع :

(أ) ستنتفع الحكومة بالسلع المقدمة من البرنامج بأن توزعها مرة على الأقل كل شهر لكل نوع كجزء من الأجر المدفوعة للقوى العاملة بالمشروع بالقيط لمدة ثلاث سنوات ونصف (٣٠,٠٠٠ عامل) والمفروض أن كل عامل سيشتغل نحو ٣٠٠ يوم في السنة أي ١٠٥٠ يوماً في المدة كلها وخلال السنة الأولى سيحصل العامل على مقرر غذائي واحد فقط عن كل يوم عمل كما يلي :

٣ - الاستعداد للبدء :

عندما تم جميع الاستعدادات للبدء في استعمال معونة الغذاء في المشروع فعلى رئيس الجهاز التنفيذي لمشروعات تحويل الحياض أن يخطر البرنامج كتابة بمقدار المبالغ المعتمدة للصرف وبالترتيبات التي عملت عن كل بند مبين بالقسم ١ ج من هذه المادة وبآخر تقدير لعدد المنتفعين من السلع وكمياتها المطلوب إرسالها بأول شحنة . ومع الخطار الاستعداد يجب تأييد الحصول على الموافقة اللازمة لاعفاء سلع البرنامج من جميع المصاريف شاملة ضريبة الاستيراد والضرائب الأخرى والرسوم وعوائد الرصيد المشار إليها في القسم ١ ج ٢ من هذه المادة .

٤ - التسهيلات لمراقبة المشروع :

على الحكومة أن تقدم للبرنامج وضباطه ومستشاريه جميع التسهيلات لمراقبة عملية المشروع في جميع المراحل .

٥ - معلومات تخص المشروع :

(أ) على الحكومة أن تقدم للبرنامج ما يطلبه من الوثائق والسجلات والبيانات والتقارير أو أي معلومات أخرى تتعلق بتنفيذ المشروع أو تتعلق بإنجاز الحكومة لأي من التزاماتها المذكورة بهذه الاتفاقية .

(ب) تقييم المشروع :

على الحكومة أن تحتفظ وتعد البرنامج بالبيانات المطلوبة كأساس لاتمام هذا التقييم وهذه البيانات يجب أن تشمل معلومات تطابق الخطة التي أقرتها الحكومة والبرنامج ما قبل البدء في الانتفاع بالسلع .

(ج) تقارير سير العمل :

على الجهاز التنفيذي لمشروعات تحويل الحياض أن يقدم للبرنامج في نهاية كل ربع سنة تقريراً باللغة الإنجليزية عن سير العمل بالمشروع يحتوي على البيانات الموضحة بالملحق المرفق مع هذه الاتفاقية وإرسال عشر صور من التقرير إلى الممثل المقيم لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة والمعتمد لدى الجمهورية العربية المتحدة .

(د) الحسابات :

على الحكومة أن تحتفظ وتسوى حسابات السلع المقلمة من البرنامج بعيداً عن أي مهمات لمشروع آخر وتقدم

للبرنامج سنوياً وفي نهاية المشروع الحسابات بعد مراجعتها واعتمادها من المراجع الحكومي . وتبين الحسابات بمقدار كل سلعة تستلم من البرنامج وما استلم وما وزع والفاقد والرصيد بكل مركز للتخزين . والكميات التي وزعت وعدد المنتفعين الذين وزعت عليهم ، وعلاوة على ذلك فعلى الحكومة أن تحتفظ بالتسجيلات السنوية للأجور المستقطعة من أجور العمال وطريقة استخدامها وكلمة « سنوي » تعني في آخر كل سنة مالية :

٦ - مداومة صيانة المشروع :

ستحرص الحكومة على أن تتخذ السلطات المحلية جميع الإجراءات اللازمة لصيانة طرق الري وأنصرف صيانة تامة .

(المادة ٤)

تسهيلات وامتيازات وحصانة

١ - ستقدم الحكومة إلى الموظفين والمستشارين التابعين لبرنامج الغذاء العالمي وإلى أشخاص آخرين يقدمون خدمات بالنيابة عن البرنامج نفس التسهيلات التي تقدم إلى التابعين لهيئة الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة .

٢ - ستطبق الحكومة شروط الاتفاق الخاصة بالامتيازات والحصانات المعطاة للوكالات المتخصصة على برنامج الغذاء العالمي وممتلكاته وأمواله وعلى موظفيه ومستشاريه .

٣ - وستكون الحكومة مسئولة عن معالجة أي دعاوى تقدم من طرف ثالث ضد برنامج الغذاء العالمي أو ضد موظفيه أو مستشاريه أو أشخاص آخرين يقومون بخدمات نيابة عن برنامج الغذاء العالمي تتعلق بهذه الاتفاقية وأن تمتنع عن برنامج الغذاء العالمي أو الأشخاص المذكورين أعلاه أي ضرر من أي دعوى أو مطالبة تكون ناتجة عن الأعمال المتعلقة بهذه الاتفاقية ما عدا الدعاوى أو المطالبات التي تنتج عن الإهمال الجسيم أو سوء الخلق المتعمد من هؤلاء الأشخاص .

(المادة ٥)

اشتراطات عامة

١ - هذه الاتفاقية ستكون سارية المفعول بمجرد توقيعها من البرنامج والحكومة .

القاهرة (ج. ع. م.) في ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٨ عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

التوقيع : « امضاء »

الاسم : أحمد على كمال

اللقب : وكيل وزارة الري

القاهرة (ج. ع. م.) في ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٨ عن برنامج الغذاء العالمي .

التوقيع : « امضاء »

الاسم : ف. باقيتشيش

اللقب : ممثل المقيم لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة

ملحق

المعلومات المطلوبة في تقارير سير العمل الربع سنوية الخاصة بتقديم العمل خلال الربع سنة المشار إليها عندما تكون مجهزة (ملاحظات للإرشاد المذكورة في آخر الملحق)

(أ) سير العمل في المشروع :

(أ) الأهداف الرئيسية للمشروع .

(ب) ملخص مختصر للموقف قبل العمل في المشروع .

(ج) بيانات مجمعة عن الأهداف التي تحققت منذ بدء العمل بالمشروع . المساحات التي تحولت إلى رى دائم - المساحات التي أنشئت بها مصارف (حدد مساحة الصرف المغطى) الإنتاج الزراعى للمساحة المرورية ... الخ .

(د) ما تم بعد آخر تقرير ربع سنوى وبالأخص المعلومات الآتية لكل مساحة على حدة حيث العمل جارى بها وأغذية البرنامج توزع عليها .

١ - أعمال الري :

- طبيعة ومدى العمل الذى تم - سير العمل .

- عدد العمال الذين اشتغلوا وعدد أيام العمل .

٢ - أعمال الصرف :

- طبيعة ومدى العمل الذى تم - سير العمل .

- عدد العمال الذين اشتغلوا وعدد أيام العمل .

- للصرف المغطى تعطى بيانات منفصلة كالموضح عليه وبيانات عن تكاليف الصرف المغطى .

٢- (أ) هذه الاتفاقية يمكن تعديلها أو إنهاؤها بموافقة طرفى هذه الاتفاقية بخطابات متبادلة .

(ب) فى حالة فشل أحد الطرفين فى القيام بأى من التزاماته بموجب هذه الاتفاقية فعلى الطرف الآخر إما :

١ - أن يوقف تنفيذ التزاماته بإرسال اشعار كتابى بهذا المعنى إلى الطرف المقصر .

٢ - أو إنهاء الاتفاقية بعد مضى ستين يوما على تاريخ ارسال اشعار كتابى للطرف المقصر .

(ج) أى سلعة للبرنامج تبقى بدون استعمال فى الجمهورية العربية المتحدة بعد انتهاء المشروع أو بعد إنهاء الاتفاقية الحالية بموافقة الطرفين يمكن التصرف فيها بالاتفاق بين طرفى هذه الاتفاقية .

٣ - الالتزامات المأخوذة على الحكومة بموجب المادة ٤ ستنبى بعد إيقاف أو إنهاء هذه الاتفاقية بموجب القسم ٢ اعلاه إلى المدى الكافى لعمل تصفية منتظمة للعمليات وصحب الممتلكات والأموال الخاصة بالبرنامج والموظفين والأشخاص الآخرين الذين يقدمون خدمات بالنيابة عن البرنامج لتنفيذ هذه الاتفاقية .

٤ - أى نزاع بين الحكومة وبرنامج الغذاء العالمى يحدث لسبب خارج أو متعلق بهذه الاتفاقية ولا يمكن تسويته بالمفاوضات أو بشكل آخر للتسوية يقدم للتحكيم بطلب من أحد الطرفين . ويكون التحكيم فى روما . وكل طرف يعين وسيطا ويلخص له دعواه ويخطر الطرف الآخر باسم الوسيط فاذا فشل الوسطاء فى الاتفاق على حكم فانهم فى الحال يعينون حكما وإذا مضى ثلاثون يوما على طلب التحكيم دون أن يعين أحد الطرفين وسيطا أو كان الوسطاء المعينون قد فشلوا فى الاتفاق على حكم أو فى تعيين حكام فلاحد الطرفين أن يلتمس من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين وسيط أو حكم حسب ما تكون القضية . ومصارييف التحكيم سينحملها الطرفان كما هو منصوص عليه فى حكم المحكمة . وحكم المحكمة يجب أن يقبل من الطرفين كحكم نهائى للنزاع .

وبناء على ذلك فقد تم توقيع هذه الاتفاقية من المفوضين بالتوقيع . ووقعت من ثلاث صور باللغة الانجليزية .

(٤) مراجعة الاجراءات التي تتخذ للتأكد من حسن استعمال السلع .

(٥) حالات - إن وجدت - سوء استعمال السلع بواسطة المتنتفعين .

ملحوظة :

إرشادات لكتابة التقرير الربع سنوي :

١ - الأرقام التي تكتب بالتقرير - يجب أن تكون بالوحدة المترية وعن الوزن الصافي

٢ - في الفقرة (أ) للبيانات المطلوبة بالنقطة (أ، ب) ستكرر في جميع تقارير سير العمل الربع سنوية . ولما كانت هذه التقارير توزع على جهات مختلفة فهذه البيانات مطلوب بيانها في كل تقرير حتى يكون مستقلاً بذاته .

٣ - بالنسبة للفقرة (ب، ج، د) تملأ جميع الأقسام وتبين كلمة (لا يوجد) إذا كانت مناسبة . ويجب أن يرجع إلى التقرير السابق وفي الأقسام التي لم يحدث بها تغيير في التقرير الجديد يكتب « لا تغيير عن التقرير السابق »

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٤١٢ لسنة ١٩٦٨ الصادر بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ بالموافقة على الاتفاق المعدل بشأن مشروع الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٢٢ بعد توسيعه والخاص بتحويل الري الحوضي إلى الري الدائم بالوجه القبلي الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٨ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي ؛

قرر :

مادة وجبلة - ينشر في الجريدة الرسمية الاتفاق المعدل بشأن مشروع الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٢٢ بعد توسيعه والخاص بتحويل الري الحوضي إلى الري الدائم بالوجه القبلي الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٨ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي ، ويعمل به اعتباراً من ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٨ م

عن وزير الخارجية
(إمضاء)

٣ - لأي مدى كان غذاء البرنامج مقبولاً من العمال .

٤ - السعر المحلي لوجبة الأكل اليومي ومتوسط الأجر النقدي اليومي للعامل .

٥ - يبين أي تقدم ملموس في صحة العمال وإنتاجهم .

٦ - بيانات عن نشاط المتنتفعين الشخصي إن وجد .

(ب) استلام السلع المقدمة من البرنامج :

(١) مكان وتاريخ وصول السلع (أسماء الناقلات يجب أن تبين) .

(٢) مقدار وحالة السلع والعبوات مثل الأشولة والكارتونات والصفائح التي سلمت .

(ج) التوزيع :

(١) وصف الترتيبات التي وُضعت للتوزيع حتى آخر مستهلك .

(٢) عدد الموظفين الذين يعملون في التوزيع حسب فئاتهم .

(٣) مواقع مراكز التخزين مع بيان طراز وسعة التخزين في كل منها .

عدد نقط التوزيع (ترفق خريطة مبيّنة عليها مراكز التخزين ونقط التوزيع) .

(٤) وسائل النقل إلى مراكز التخزين ونقط التوزيع .

(٥) تاريخ بدء أول وآخر توزيع لكل نقطة توزيع في مدة الربع سنوياً .

(٦) نوع السلع التي وزعت على المتنتفعين .

(٧) الرجوة المسموح بها لكل عامل في اليوم .

(٨) طريق وعدد مرات التوزيع للمتنتفعين .

(٩) متوسط عدد الأشخاص الذين يستلمون السلع .

(١٠) كميات كل سلعة الموجودة بالميناء ومراكز التخزين ونقط التوزيع والترانست في نهاية الربع سنة التي تكتب عنها التقرير .

(د) المراجعة :

(١) إجراءات الرقابة التي اتخذت ضد الضياع والتلف والعطب أثناء التفريغ والتخزين في الميناء إن وجد والنقل .

(٢) إجراءات الرقابة ضد الضياع والتلف والعطب أثناء التخزين والتوزيع .

(٣) حالات - إن وجدت - الضياع والتلف والعطب للسلع أثناء النقل أو في مراكز التخزين أو التوزيع .